كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

الإطار القانوني لاندماج الشركات التجارية: دراسة مقارنة (القانون الفلسطيني، الأردني، المصري)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث
أحمد عبد الوهاب سعيد أبوزينة

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمود مختار أحمد بريري
أستاذ القانون التجاري والبحري
ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة (سابقاً)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

١- الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي: رئيساً
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة، ووكيل الكلية (سابقاً)

٢- الأستاذ الدكتور/ محمود مختار أحمد بريري: مشرفاً وعضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة، ووكيل الكلية (سابقاً)

٣- الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد: عضواً
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة بني سويف، وعميد الكلية (سابقاً)

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

"الأحقاف ١٥ "

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى والثناء عليه، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من أستاذي وأستاذ الأجيال الأستاذ الدكتور محمود مختار أحمد بريري لتشريفي بقبول حضرته الإشراف على رسالتي، ولصبره وتعاونه معي، ولملاحظاته القيّمة وتوجيهاته السديدة، فله مني كل التقدير والاحترام، وأسأل المولى عز وجل أن يمتّعه بدوام الصحة والعافية.

كما أتقدم من أستاذتنا الكبيرة الأستاذة الدكتورة سميحة مصطفى القليوبي، بعظيم الشكر والعرفان لتفضلها بقبول ترؤس لجنة المناقشة والحكم على رسالتي، بما يعنيه ذلك من إثراء للرسالة بملاحظاتها وتوجيهاتها، وهي التي طالما نهلنا من علمها الغزير ومن كتبها القيّمة على مدار السنين.

وكذلك أتقدم من القامة العلمية الرفيعة الأستاذ الدكتور رضا محمد عبيد بخالص الشكر والامتنان لتكرمه بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظه ويديم عطاءه.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير من أستاذي وزميلي في كلية الحقوق– الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين الأستاذ الدكتور أمين رجا دوّاس، الذي كان له الأثر الكبير في تحفيزي وتشجيعي على مواصلة التحصيل العلمي والحصول على درجة الدكتوراه. وشكري وتقديري أيضاً لأسرة الصرح العلمي الكبير وبيتي الدافئ الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين.

وكذلك أقدم شكري وتقديري وامتناني لكل من علّمني على مدار السنين في مختلف المراحل الدراسية، ولجميع أفراد أسرتي لدعمهم الكامل والرائع لي، سائلاً الله العلي القدير أن يحفظهم جميعاً.

وآخر دعوايَ أنِ الحمد لله رب العالمين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الغاليين أمدّ الله في عمرهما، وأقول لهما: هذا حصاد زرعكما.

كما أهديه إلى زوجتي الحبيبة (أروى)، التي شاركتني الحلم والأمل والطموح، وكابدت في سبيل ذلك المشقّات والصعاب.

وإلى فلذات كبدي، وقرّة عيني، ومنحة الله لي في الحياة، أبنائي الأحبة: (دارين وأسيد ويحيى).

وإلى روح ابن شقيقتي الغالية (سوسن) شهيد العلم والغربة الدكتور (معاذ)، سائلاً المولى عز وجل أن يسكنه الفردوس الأعلى من الجنة.

وإلى خير سند لي في الحياة أشقّائي وشقيقاتي الأعزّاء جميعاً، وأخص بالذكر شقيقتي الغالية (سناء)، أدامهم الله جميعاً ذخراً وعوناً لي.

المحتويات

مقدمة.....١

الفصل التمهيدي: تعريف الاندماج وأنواعه.....٦

المبحث الأول: تعريف الاندماج.....٦

أولاً: تعريف الاندماج ببيان أثره.....٧

ثانياً: تعريف الاندماج من خلال طبيعته الاتفاقية.....٩

ثالثاً: وجوب تمتع الشركات الداخلة في الاندماج بالشخصية المعنوية.....١١

المبحث الثاني: أنواع الاندماج.....١٣

المطلب الأول: التقسيم التقليدي للاندماج.....١٣

أولاً: الاندماج بالضم.....١٣

ثانياً: الاندماج بالمزج.....١٦

ثالثاً: أوجه الشبه والاختلاف بين الضم والمزج.....١٧

المطلب الثاني: الاندماج بحسب طبيعة عمل الشركات الداخلة فيه.....١٩

أولاً: الاندماج الأفقي.....١٩

ثانياً: الاندماج العمودي.....٢٠

ثالثاً: الاندماج المختلط.....٢٠

المطلب الثالث: الاندماج بحسب تدخل الإرادة فيه.....٢١

أولاً: الاندماج الودي (الاختياري).....٢١

ثانياً: الدمج القسري (الجبري).....٢٢

الباب الأول: نطاق تطبيق الاندماج وطبيعته القانونية والتفرقة بينه وبين النظم المشابهة..٢٣

الفصل الأول : نطاق تطبيق الاندماج.....٢٣

المبحث الأول: شكل الشركات الداخلة في الاندماج.....٢٤

أولا: موقف الفقه من المسألة.....٢٥

ثانياً: موقف التشريعات المقارنة.....٢٦

المبحث الثاني: غايات الشركات موضوع الاندماج.....٣٦

المطلب الأول: موقف الفقه والتشريع المصري.....٣٦

أولاً: الوضع قبل صدور قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.....٣٧

ثانياً: الوضع في ظل قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.....٣٨

المطلب الثاني: موقف القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٤١

المبحث الثالث: جنسية الشركات الداخلة في الاندماج.....٤٤
المطلب الأول: جنسية الشركات الداخلة في الاندماج في القانون المصري.....٤٤
أولاً: موقف الفقه والقانون المصري.....٤٤
ثانياً: اندماج فروع ووكالات ومنشآت الشركات.....٤٨
المطلب الثاني: موقف القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٥١
أولاً: في القانون الأردني.....٥١
ثانياً: في مشروع القانون الفلسطيني.....٥٣
المبحث الرابع: اندماج الشركات تحت التصفية وشركة الشخص الواحد.....٥٦
المطلب الأول: اندماج الشركات تحت التصفية.....٥٦
أولاً: موقف القانون المصري.....٥٨
ثانياً: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٦٢
المطلب الثاني: اندماج شركة الشخص الواحد.....٦٤
الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للاندماج والتفرقة بينه وبين النظم المشابهة له.....٦٨
المبحث الأول: الطبيعة القانونية لاندماج الشركات.....٦٨
المطلب الأول: نظرية العقد كأساس قانوني للاندماج.....٦٨
المطلب الثاني: استمرار وجود الشركة رغم فقدانها لشخصيتها المعنوية بسبب الاندماج.....٧١
المطلب الثالث: الاندماج انتقال شامل لذمة الشركة المندمجة وانقضاء مبتسر لها مع استمرار مشروعها.....٧٦
أولاً: الاندماج انقضاء مبتسر للشركة المندمجة.....٧٦
ثانياً: استمرار المشروع الاقتصادي للشركة المندمجة.....٨٠
المبحث الثاني: التفرقة بين الاندماج وبين النظم المشابهة له.....٨٤
المطلب الأول: الاندماج والتحول في شكل الشركة.....٨٤
أولاً: مفهوم التحول في شكل الشركة.....٨٤
ثانياً: أوجه الاختلاف بين التحول والاندماج.....٨٦
ثالثاً: أوجه التشابه بين التحول والاندماج ٨٧
المطلب الثاني: الاندماج والنقل الجزئي للأصول.....٩٠
أولاً: مفهوم النقل الجزئي للأصول.....٩٠
ثانياً: أوجه الاختلاف بين الاندماج والنقل الجزئي للأصول.....٩١
ثالثاً: أوجه التشابه بين الاندماج والنقل الجزئي للأصول.....٩٣
المطلب الثالث: الاندماج والتأميم.....٩٥

أولاً: مفهوم التأميم.....٩٥
ثانياً: العلاقة بين الاندماج والتأميم.....٩٦
المطلب الرابع: الاندماج والانقسام ١٠٠
أولاً: مفهوم الانقسام.....١٠٠
ثانياً: أوجه الالتقاء بين الاندماج والانقسام.....١٠٦
ثالثاً: أوجه الافتراق بين الاندماج والانقسام.....١٠٧
المطلب الخامس: الاندماج والاستحواذ (التملك).....١٠٨
أولاً: مفهوم الاستحواذ.....١٠٨
ثانياً: العلاقة بين الاندماج والاستحواذ.....١١٠
الباب الثاني: تحقيق وإنجاز عملية الاندماج.....١١٤
الفصل الأول: مشروع الاندماج.....١١٤
المبحث الأول: ماهية مشروع الاندماج ومضمونه.....١١٧
أولاً: ماهية مشروع الاندماج.....١١٧
ثانياً: مشروع الاندماج في القوانين المقارنة.....١١٩
المبحث الثاني: إعداد مشروع الاندماج.....١٢٧
أولاً: الجهات المفوضة بإعداد مشروع الاندماج.....١٢٧
ثانياً: إعداد مشروع الاندماج في الشركة تحت التصفية.....١٣١
المبحث الثالث: إشهار مشروع الاندماج.....١٣٤
أولاً: في القانون المصري والفرنسي.....١٣٤
ثانياً: في مشروع القانون الفلسطيني والقانون الأردني.....١٣٧
الفصل الثاني: إجراءات عملية الاندماج.....١٣٩
المبحث الأول: تقدير أصول وخصوم الشركات الداخلة في الاندماج.....١٣٩
المطلب الأول: تقدير الأصول والخصوم في القانون المصري.....١٤١
أولاً: كيفية تقدير أصول وخصوم الشركات المندمجة.....١٤١
ثانياً: تقدير أصول وخصوم الشركة الدامجة.....١٤٥
ثالثاً: تقرير مراقبي الحسابات عن مشروع الاندماج.....١٤٨
المطلب الثاني: في القانون الأردني.....١٥٠
أولاً: التقدير المبدئي للأصول والخصوم.....١٥٠
ثانياً: التقدير النهائي.....١٥١

ثالثاً: التصويت على التقدير النهائي.....١٥٤
المطلب الثالث: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني.....١٥٦
المبحث الثاني: زيادة رأس مال الشركة الدامجة (في حالة الاندماج بطريق الضم).....١٥٨
المطلب الأول: في القانون المصري.....١٥٨
المطلب الثاني: في القانون الأردني والمشروع الفلسطيني.....١٦٠
المطلب الثالث: الاكتتاب بكامل رأس مال الشركة الدامجة.....١٦١
أولاً: في القانون المصري.....١٦١
ثانياً: في القانون الأردني والمشروع الفلسطيني.....١٦٣
المبحث الثالث: تأسيس الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج بطريق المزج.....١٦٦
المطلب الأول: في القانون المصري.....١٦٧
أولاً: مراعاة الأحكام الخاصة بالاندماج عند التأسيس.....١٦٧
ثانياً: رأس مال الشركة الجديدة مكون بالكامل من حصص عينية.....١٧٠
ثالثاً: تأسيس الشركة الجديدة بحصص عينية وحصص نقدية.....١٧٢
المطلب الثاني: في القانون الأردني.....١٧٣
المطلب الثالث: في مشروع القانون الفلسطيني وقانون الشركات لسنة ١٩٦٤.....١٧٥
أولاً: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني.....١٧٥
ثانياً: فسخ وتصفية الشركة المندمجة وفقاً لقانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤.....١٧٩
الفصل الثالث: موافقة الشركاء والجهات الرسمية وشهر عقد الاندماج.....١٨٤
المبحث الأول: موافقة الشركاء أو المساهمين على الاندماج.....١٨٤
المطلب الأول: في القانون المصري.....١٨٦
أولاً: الهيئات المختصة بالموافقة على الاندماج.....١٨٦
ثانياً: النصاب والأغلبية اللازمة لاتخاذ قرار الاندماج.....١٨٩
المطلب الثاني: في القانون الأردني ومشروع قانون الشركات الفلسطيني.....١٩٣
أولاً: الموافقة المبدئية على الاندماج ١٩٤
ثانياً: الموافقة النهائية على الاندماج.....١٩٨
المطلب الثالث: إقرار جمعيات المساهمين الخاصة لمشروع الاندماج.....٢٠٠
أولاً: موقف الفقه من المسألة.....٢٠٠
ثانياً: موقف القانون المصري.....٢٠١
ثالثاً: موعد انعقاد الجمعيات الخاصة للمساهمين.....٢٠٣
رابعاً: موقف قانون الشركات الأردني ومشروع قانون الشركات الفلسطيني.....٢٠٤

المطلب الرابع: الحالات التي يجب فيها صدور قرار الاندماج بالإجماع.....٢٠٦
أولاً: في القانون المصري.....٢٠٦
ثانياً: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٢٠٨
المبحث الثاني: تقديم طلب الاندماج إلى الجهة الرسمية المختصة والحصول على موافقتها...٢٠٩
المطلب الأول: في القانون المصري.....٢١٠
المطلب الثاني: في القانون الأردني.....٢٠١٢
أولاً: تقديم الطلب.....٢٠١٢
ثانياً: دراسة الطلب وإصدار القرار فيه.....٢١٣
ثالثاً: تشكيل اللجنة التنفيذية ومهامها.....٢١٥
المطلب الثالث: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني وقانون الشركات لسنة ١٩٦٤.....٢١٨
أولاً: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني.....٢١٨
ثانياً: في قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤.....٢٢٢
المبحث الثالث: شهر الاندماج ونفاذه.....٢٢٥
المطلب الأول: أهمية الشهر وفائدته.....٢٢٥
المطلب الثاني: شهر الاندماج في القانون المصري.....٢٢٧
أولاً: تعديل بيانات الشركات الداخلة في الاندماج في السجل التجاري.....٢٢٧
ثانياً: نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالاندماج بصحيفة الاستثمار.....٢٢٩
المطلب الثاني: في القانون الأردني.....٢٣٠
المطلب الرابع: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني وقانون الشركات لسنة ١٩٦٤.....٢٣١
أولاً: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني.....٢٣١
ثانياً: في قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤.....٢٣٢

الباب الثالث: آثار عملية الاندماج ونتائجها.....٢٣٣
الفصل الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركات الداخلة فيه.....٢٣٣
المبحث الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركات المندمجة.....٢٣٣
المطلب الأول: انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية.....٢٣٣
أولاً: انتهاء الشخصية المعنوية للشركة بسبب الاندماج.....٢٣٤
ثانياً: انقضاء الشركة المندمجة دون تصفية.....٢٣٧
المطلب الثاني: انتقال الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة.....٢٣٨
أولاً: انتقال حقوق الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة.....٢٣٩

ثانياً: انتقال التزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة.....٢٤٢
المطلب الثالث: انتهاء سلطة مجلس الإدارة أو المديرين في الشركة المندمجة.....٢٤٦
المبحث الثاني: آثار الاندماج بالنسبة للشركة الدامجة.....٢٤٩
المطلب الأول: زيادة رأس مال الشركة الدامجة بحصة عينية.....٢٤٩
المطلب الثاني: مسؤولية الشركة الدامجة أو الجديدة عن ديون والتزامات الشركة المندمجة..٢٥٨
الفصل الثاني: آثار الاندماج بالنسبة للأشخاص.....٢٦٢
المبحث الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركاء أو المساهمين.....٢٦٢
المطلب الأول: حق الشركاء أو المساهمين في مقابل الاندماج.....٢٦٢
المطلب الثاني: حق المساهمين في إدارة الشركة الدامجة أو الجديدة.....٢٦٦
أولاً: موقف القوانين المقارنة من هذه المسألة.....٢٦٧
ثانياً: تقييم موقف القوانين المقارنة.....٢٧٠
المطلب الثالث: حق الشركاء في الاعتراض على الاندماج والتخارج من الشركة.....٢٧١
أولاً: في القانون المصري والقانون الفرنسي.....٢٧٢
ثانياً: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٢٧٧
المبحث الثاني: آثار الاندماج على الدائنين.....٢٨٥
المطلب الأول: في القانون المصري.....٢٨٥
أولاً: مسؤولية الشركة الدامجة أو الجديدة في مواجهة دائني الشركة أو الشركات المندمجة..٢٨٥
ثانياً: الوضع بالنسبة لدائني الشركة الدامجة.....٢٨٨
ثالثاً: اتصال علم الدائنين بالاندماج.....٢٨٩
رابعاً: مصير اعتراض الدائنين.....٢٩١
المطلب الثاني: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٢٩٣
أولاً: في القانون الأردني.....٢٩٣
ثانياً: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني وقانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤.....٢٩٥
المبحث الثالث: آثار الاندماج على حملة سندات القرض.....٢٩٧
المطلب الأول: في القانون المصري.....٢٩٧
أولاً: حقوق حملة السندات في حالة الاندماج.....٢٩٧
ثانياً: اعتراض حملة السندات على الاندماج.....٢٩٩
المطلب الثاني: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٣٠٢
أولاً: في القانون الأردني.....٣٠٢
ثانياً: في مشروع قانون الشركات الفلسطيني وقانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤.....٣٠٤

الفصل الثالث: آثار الاندماج بالنسبة للعقود.....٣٠٥
المبحث الأول: عقد العمل.....٣٠٥
المطلب الأول: في القانون المصري.....٣٠٦
المطلب الثاني: أثر الاندماج على عقد العمل في القانون الأردني والقانون الفلسطيني.....٣١٣
المطلب الثالث: الوضع بالنسبة لعقود العمل غير محددة المدة وعقد العمل الجماعي.....٣١٥
أولاً: عقود العمل غير محددة المدة.....٣١٥
ثانياً: الاندماج وعقد العمل الجماعي (اتفاقيات العمل الجماعية) ٣١٩
المبحث الثاني: آثار الاندماج على عقود الإيجار.....٣٢٣
المطلب الأول: في القانون المصري.....٣٢٣
المطلب الثاني: في القانون الأردني ومشروع القانون الفلسطيني.....٣٢٦

النتائج والتوصيات.....٣٣٣
قائمة المصادر والمراجع.....٣٤٥
مستخلص الرساله ٣٦١

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع اندماج الشركات من المواضيع المهمة في أوساط الشركات التجارية، فتطور النشاط الاقتصادي واحتدام المنافسة التجارية الذي شهدته مناطق العالم المختلفة في السنين الأخيرة، وظهور الشركات الكبيرة العابرة للقارات، والتنافس فيما بينها، وتركز رؤوس الأموال، كل ذلك أدى إلى ترسيخ فكرة الاندماج كحاجة قد تلجأ إليها كثير من الشركات ذات النشاط المتشابه أو المتكامل، وذلك لأسباب مختلفة سواء أكانت خفض النفقات والتكاليف، أم الحد من المنافسة، أم زيادة الإنتاج والجودة. وقد كانت هذه الحاجة للاندماج والرغبة الكبيرة للشركات في ممارسته دافعاً للاهتمام بإيجاد التنظيم القانوني لعمليات الاندماج[1].

وقد وفر هذا التنظيم القانوني للاندماج للدولة وسيلة قانونية لمراقبة حركة رؤوس الأموال عبر حدودها، ومن خلاله تقوم بتشجيع أو تقييد الاستثمارات الأجنبية، وتنظم التنافس، وتحد من الاحتكارات التي قد يخلقها الاندماج. ومع ذلك فإن الفوائد التي ينطوي عليها الاندماج ربما يقابلها مخاطر وسلبيات معينة مثل تركيز رؤوس الأموال في جانب شركات معينة، واحتكار بعض الصناعات، بما يترتب على ذلك من انعدام المنافسة[2].

ويقصد بالاندماج ضم شركتين أو أكثر في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر. والاندماج من الناحية القانونية على نوعين: الاندماج بطريق الضم، وذلك بحل شركة أو أكثر

---

[1] Harry C. Ktaz *et al*., The Revitalization of The CWA: Integrating Collective Bargaining, Political Action, and Organizing, Industrial & Labor Relations Review, Cornell University, Vol. 56, Issue 4, July 2003, p. 579. Michel Despax, l'entreprise et le droit, LGID, Paris, 1957, p. 212. Christian Guiter et Charles Robbez Masson, Droit et enterprise, 9è éd., P. U. G., 2003, p. 247.

ولا تقتصر عمليات الاندماج بين الشركات في مجال معين أو قطاع بعينه، أو حتى نطاق جغرافي محدد، بل إن الأمر شمل كل المجالات والقطاعات، وكذا كل أنحاء العالم بصورة كبيرة وسريعة، وأصبح البحث عن صفقات الاندماج مسألة تستحوذ على اهتمام الشركات الباحثة عن التوسع وتقوية مركزها المالي. انظر: خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج ما بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٠، إبريل ٢٠٠٠، ص١٧٦.

[2] د. محمد شوقي شاهين، المشروع المشترك التعاقدي، طبيعته وأحكامه في القانون المصري والمقارن، بدون دار نشر، ٢٠٠٠، ص١٧٥-١٧٧. Philippe Delebecque, Le Régime Juridique Des Sociétés Commerciales Dans L'espace Ohada, L.G.D.J, 2005, p. 504. Fabrice Aubert et autres, Droit Européen Des Affaires, Dunod, 1998, p. 133-134.